

اليابان: عمليات الإعدام الجديدة تؤكد ضرورة فرض حظر على عقوبة الإعدام في اليابان

قالت منظمة العفو الدولية إنه ينبغي على وزير العدل الياباني الجديد إعادة النظر فوراً في سياسة البلاد حيال عقوبة الإعدام إثر شنق مانتاني يوشيوكي (68 عاماً)، وباماموتو مينيتيرو (68 عاماً)، وهيرانو إيسامو (61 عاماً) في اليابان اليوم، المصادف 11 سبتمبر/أيلول.

ويصل عدد من أعدمتهم اليابان في 2008 بعد عمليات الإعدام الجديدة إلى 13 شخصاً. وهذه هي الجولة الأولى من الإعدامات التي يُنفذها وزير الإعلام ياووكا أوكيهارو، الذي تولى مهام منصبه في 2 أغسطس/آب 2008. وتشكل هذه شواهد إضافية على نية اليابان مواصلة فرض عقوبة إنهاء حياة البشر على يد الدولة.

وقد أعدمت اليابان تسعة أشخاص في 2007. ومن المعروف أن 24 دولة فقط نفذت أحكاماً بالإعدام في 2007. وبين الثمانية الكبار، لا تنفذ أحكاماً بالإعدام سوى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى قائمة من ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام حالياً في اليابان 102 من المحكومين بالعقوبة القصوى. وتنفذ سلطات السجون أحكام الإعدام في اليابان شنقاً حتى الموت، وعادة في السر. ولا يُخطر المسؤولين السجناء المحكومين بالإعدام بشأن تنفيذ الحكم إلا قبل ساعات من ذلك، كما إنها لا تبث الأهل إلا بعد تنفيذ الحكم. ويمكن للمحكوم بالإعدام أن ينتظر لسنوات، وحتى لعقود، قبل تنفيذ الحكم فيه بعد استكمال إجراءات الاستئناف. وتعني هذه الممارسة أن السجناء يعيشون في خوف دائم من حلول ساعة التنفيذ.

إن منظمة العفو الدولية تدعو اليابان إلى تبني الحظر على تنفيذ أحكام الإعدام كخطوة أولى نحو إلغاء عقوبة الإعدام، وإلى وضع حد للسرية التي تلف عقوبة الإعدام.